United Nations Nations Unies

بيان مكتب لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
23 يوليو 2024

يرحب مكتب اللجنة بالفتوى التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ويدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات سريعة

يرحب مكتب اللجنة بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 19 تموز/يوليو 2024 بشأن العواقب القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تقرر أن احتلال إسرائيل الطويل للأرض الفلسطينية منذ عام 1967 غير قانوني ويجب على إسرائيل إنهاءه في أسرع وقت ممكن. تعتبر هذه الفتوى التاريخية معلما هاما في نضال الشعب الفلسطيني الطويل من أجل العدالة.

وفي الفتوى، تحث المحكمة، في جملة أمور، إسرائيل على الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة، وإجلاء جميع المستوطنين، وتقديم تعويضات عن الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة .ويؤكد المكتب على ضرورة احترام هذه الدعوات وامتثال إسرائيل لالتزاماتها القانونية الدولية.

ومن أجل دعم النظام القانوني الدولي وحماية السلام والأمن، يدعو المكتب أيضًا جميع الدول إلى اتباع نصيحة المحكمة بعدم الاعتراف بالوجود غير القانوني لإسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة باعتباره قانونيًا والامتناع عن أي دعم من شأنه أن يحافظ على هذا الوضع .إن حماية حقوق الأرض الفلسطينية وتواصلها أمر ضروري لتحقيق الحقوق الفلسطينية .وبالنسبة للدول الأعضاء التي لم تتحرك بعد، فإن الاعتراف الفوري بدولة فلسطين يعد خطوة حاسمة.

قررت أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة في العالم أن الاحتلال غير القانوني يجب أن ينتهي، مؤكدة وجهات النظر القديمة للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء والشعب الفلسطيني والمقررين الخاصين للأمم المتحدة والخبراء والعلماء ومنظمات المجتمع المدني، ودراسة قانونية بتكليف من اللجنة، ومحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولة عن عقود من انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة والخروقات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

ويأتي فتوى المحكمة العدل الدولية في وقت تتسبب فيه الحرب على غزة في إلحاق خسائر بشرية ومصاعب لا يمكن تصورها للفلسطينيين، في حين يتواصل عنف المستوطنين المتزايد والتهجير المنهجي ونزع الملكية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات دولية لوقف ذلك. إن الاحتلال ينتهك ويعرقل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ويهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة.

ويجب أن يتبع فتوى المحكمة العمل الدولي العاجل والمتضافر. ويدعو المكتب الجمعية العامة، التي طلبت الفتوى، ومجلس الأمن إلى النظر بشكل عاجل في التدابير المحددة اللازمة لإنهاء هذا الاحتلال غير القانوني في أسرع وقت ممكن. واللجنة على استعداد لدعم الجمعية العامة في هذا المسعى.

تابعوا لجنة حقوق الفلسطينيين:

https://www.un.org/unispal